المحور الأول: نتناول فيه: – تقديم الاستشارة القانونية. – التعليق على النصوص القانونية و الفقهية. – التعليق على حكم أو قرار قضائي.

المحور الثاني: يتعلق بطريقة صياغة مذكرة استخلاصيه.

المحور الأول

تقنيات تقديم الاستشارة القانونية و تحليل نص و التعليق على القرارات والأحكام

سيتم التعرض من خلال هذا المحور لكيفية تقديم الاستشارة القانونية إضافة إلى تبيان طريقة تحليل نص قانوني أو فقهي و كذلك التعليق على القرارات و الأحكام القضائية و ذلك كما يلي:

أولا: تقديم الاستشارة القانونية.

ثانيا: التعليق على النصوص القانونية و الفقهية.

ثالثا: التعليق على حكم أو قرار قضائي.

أولا: تقديم الاستشارة القانونية

يقوم الأفراد بعدة تصرفات قد تنتج عنها نزاعات يمكن أن تكون محل دعوى قضائية، و عادة ما نجد أحد أطراف هذا النزاع يسعى لمعرفة حكم القانون بشأن المسألة موضوع النزاع و ذلك عن طريق اللجوء إلى طلب استشارة قانونية.

1- تعريف الاستشارة القانونية: إن الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون بشأن مسألة قد تكون محل نزاع أو يحتمل أن تكون كذلك، و تكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين أو جهة حكومية أو غير ذلك من رجال القانون لمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة، و تنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية(كطلب المقاول مثلا: معرفة حكم القانون بالنسبة لأعمال المقاولة التي يريد القيام بها) و يمكن طلب الاستشارة القانونية كذلك بشأن:

*معرفة حكم القانون بشأن مسألة موضوع خلاف أو نزاع أو يحتمل أن يثار مستقبلا و ما يحتمله ذلك من عرض النزاع على القضاء، فالهدف من الاستشارة في هذه الحالة هو معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقوف على احتمالات الحكم لصالحه من عدمه.
*طلب الاستشارة قصد تفادي الوقوع في الخطأ و المساءلة عند القيام بتصرف معين لسد الثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.

2- أطارف الاستشارة القانونية : تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

- المستشير: و هو الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة، و هو شخص غير مختص في القانون، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي، كما هو الشأن بالنسبة للشركات و الجمعيات.

- المستشار: و هو الشخص المختص في المسألة القانونية المطروحة، أو الشخص المختص في القانون مثل: طالب جامعي مختص في القانون، أو محامي أو موثق أو محضر قضائي.....

3- مراحل الاستشارة القانونية: تتمثل مراحل الاستشارة القانونية فيما يلي:

أ- المرحلة التحضيرية: يستخرج فيها الطالب من الاستشارة المعطاة له الوقائع و المشكل القانوني.

- الوقائع : تتمثل الوقائع في مختلف العناصر المشكلة للنزاع و التي يترتب عليها:

1-أ آثار قانونية تتمثل في الحقوق و الالتزامات، و يكون مصدرها العقد أو الإرادة المنفردة او العمل غير المشروع أو القانون، وكما يدخل في مفهوم الوقائع مختلف الإجراءات التي تمت أمام الجهة القضائية في حالة رفع دعوى قضائية، و هذا بداية من يوم رفع الدعوى إلى غاية يوم صدور الحكم، و تتمثل الإجراءات مثلا في ذكر المحكمة التي رفع أمامها

النزاع و ذكر تاريخ الجلسات و أهم الوثائق التي تم تقديمها للقاضي، و يوم تقديم شهادة الشهود، و يوم صدور الحكم و مضمونه، وكذلك تاريخ استئناف الدعوى، مثال: يذكر زيد أن عمار قد وعده وعدا قاطعا بأنه سيوظفه في شركته الخاصة أين سيتقاضى مرتبا أعلى من مرتبه، ثم رجع عمر عن وعده و وظف شخصا غيره بعد أن كان زيد قد استقال من منصبه السابق، و هو الآن يطالب بحقوقه، فوقائع هذه القضية تتمثل في صدور إيجاب بالتوظيف من عمر لزيد، و صدور قبول ضمني من زيد لعمر يتمثل في الاستقالة، و رجوع الموجب عن إيجابه بعد صدور القبول ، مما يعني قيام عقد بينهما أخل الموجب بتنفيذه.

2أ- المشكل القانوني: يتم استخراج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية، و هذا عن طريق تكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا، و ذلك بهدف تحديد أهم النصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، فإذا كانت الاستشارة تتعلق بنازع عرض أو يحتمل عرضه على القضاء يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من الكسب و الخسارة و بالتالي الاحتمالات التي قد ينتهي إليها النازع أمام القضاء.

أما إذا كانت الاستشارة مطلوبة خارج أي نزاع قضائي فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الاستشارة الوقوف عليها.

ب- المرحلة التحريرية: بعد تنظيم المعلومات بالكيفية السابقة الذكر، تأتي المرحلة التحريرية المتمثلة في دارسة موضوع الاستشارة و ذلك كما يلي:

1-ب الخطة: وذلك عن طريق تقسيم موضوع الاستشارة إلى عناصر متسلسلة و مترابطة وفق خطة منهجية معبرة.

2-ب المناقشة: تتم مناقشة موضوع الاستشارة عن طريق التعرض إلى العناصر التالية:

*المقدمة: تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار

موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النزاع، و بعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النزاع بأسلوب قانوني و تنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة و مترابطة مع إظهار أطراف النزاع بكيفية واضحة، و بعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بالكيفية التي سبق بيانها في المرحلة التحضيرية.

* صلب الموضوع: تتطلب الإشكالية المطروحة دارسة تحليلية معمقة و هذا لإظهار مختلف الحلول التشريعية و الفقهية و الحلول التي توصل إليها الاجتهاد القضائي بشأن الموضوع محل الاستشارة، و يتم ذلك عن طريق وضع خطة ملائمة تجمع كل العناصر السابقة الذكر.

و يجب احترام أصول المنهجية في هذا الصدد، سواء من حيث الشكل أو الموضوع، مثال: إذا كان المستشير يبحث عن كيفية استرجاع ثمنه من البائع، يبحث الطالب عما إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال، فيبحث في أركان العقد و شروطه و عيوب الرضا، فإذا وجد أن العقد قد اختلت أحد أركانه يتوصل إلى أن العقد باطل بطلانا مطلقا، أما إذا كانت كل أركان العقد متوفرة إلا أن المستشير قد شاب رضاه عيب من عيوب الرضا و هو لا يريد إجازة العقد، توصل الطالب إلى أن العقد باطل بطلانا نسبيا أي أنه قابل للإبطال، ومن ثم يشير على المستشير بأن يرفع دعوى إبطال العقد لعيب من عيوب الرضا، ولهذا على الطالب أن يستعين بالمعلومات النظرية لمناقشة المسألة القانونية المعطاة له.

* الخاتمة : تخضع خاتمة الاستشارة القانونية إلى نفس الأحكام السابق بيانها في أجزاء البحث العلمي، حيث يضع المستشار خلاصة بحثه مجيبا على المستشير بصورة مختصرة و واضحة.

ثانيا: التعليق على النصوص القانونية و الفقهية

إن النص القانوني سواء أكان نصا تشريعيا أو فقهيا، هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها، و الهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق التعليق على النص القانوني هو إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية، لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع باستعمال أسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا آليا لا يكتسي أية أهمية.

لذلك فإن التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير و توضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين، عن طريق البحث في مكوناته و العناصر التي يحتويها، وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع.

كما أن التعليق على النص القانوني هو وسيلة لتحقيق هدفين هما:

– الهدف الأول: هو تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص و الأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار، و لو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص، و هذا لتفادي الخروج عن موضوع النص و لتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية.

– الهدف الثاني: هو السماح للطالب بإعطاء رأيه تجاه أفكار النص، سواء بالتأييد أو بالمخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، و هذا هو التعليق الحقيقي على النصوص، و الذي يستبعد الطالب عن مجرد شرح ما جاء في النص دون انتقاد، مما يؤدي إلى إعادة كتابة ما جاء في النص دون أي تغيير، فيصبح عمل الطالب بدون فائدة، بهذا يسمو الطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس و المحاضرات إلى درجة استيعاب أهم الأفكار و المفاهيم القانونية و

ترسيخها في ذهنه و الاستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه دون اضطراره إلى حفظها عن ظهر قلب

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين هما:

* مرحلة تحضيرية: و فيها يقوم الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا و موضوعيا.

* مرحلة تحريرية: فيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة متكونة من مقدمة و صلب الموضوع و خاتمة.

سنتعرض لهاتين المرحلتين فيما يلي:

1- المرحلة التحضيرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له و يفيد القيام بهاذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا و التحضير لمناقشته.

أ- التحليل الشكلي: يقتضي التحليل الشكلي دارسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية:

1-أ تركيز النص: نتعرض في هذه المرحلة إلى تحليل النص قصد تثبيته و تركيزه بالنظر إلى مصدره و هذا بتبيان ما يلي:

- طبيعة النص: إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد قانون معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين أي نصا فقهيا، فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصا قانونيا.

– المصدر الشكلي (موقع النص): يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المرجع الذي أخذ منه، فيبحث الطالب من أين اقتطف النص و يذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة و مرتبة تختلف باختلاف طبيعة النص و ذلك كما يلي:

* إذا كان النص قانونيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة و ذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص.

* إذا كان النص فقهيا يذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه و ذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب: لقب و اسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة إن وجدت، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.

– المصدر المادي: يقصد به أي أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا، أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان نصا فقهيا، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب.

* فإذا كان النص تشريعيا، فمفهوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري و الفرنسي، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق، و النص المقابل لها في كل من التقنين المصري و الفرنسي.

* إذا كان النص فقهيا، فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه، و بالتالي نظريته و المبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق و القراءة الأولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب و القوانين التي تأثر بها الكاتب

2–أ بنية النص: في هذه المرحلة من التعليق يتم تحليل النص من عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

– البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي): يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات، ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية

معالجة النص، خاصة في عملية وضع خطة البحث و كذلك استخراج الأفكار الأساسية و الفرعية، فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة، و الغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر، فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، و الاستثناءات على القاعدة و حدود هذه الاستثناءات فيما يلي من فقرات، و قد تكون الفقرات المتعددة هي تعدادا للشروط التي تفترضها الفقرة الأولى.

– البنية المنطقية: تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون آمرة، و هذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص الفلسفية و الأدبية التي تترك مجالا واسعا للجدل و النقاش.

– البنية اللغوية: في هذه المرحلة، تتم دارسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه، وأيضا مدى دلالتها اللغوية، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة و لهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات، لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى، و تتضمن البنية اللغوية لنص قانوني الإشارة إلى العبارات و المصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص.

ب– التحليل الموضوعي: يقتضي التحليل الموضوعي دارسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، و لا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات، مع دارسة كل كلمة وردت فيه و تحليل كل فقرة من فقراته.
1–ب شرح المصطلحات: من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص و يشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة و خاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني، وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، و الفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح

لموضوع المسألة القانونية محل التعليق و تفادي الخروج عنه، ولهذا بات من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق.

2-ب استخراج الفكرة العامة: يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، و يسهل استخراجها بعد قراءة متأنية للنص وفهمه فهما جيدا، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ويفيد استخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

3-ب استخراج الأفكار الأساسية: بعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة، و يفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

2- المرحلة التحريرية:

يقوم الطالب خلال هذه المرحلة بوضع خطة مناسبة و ذلك استعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص.

أ- الخطة: بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني يقوم بوضع ما هو من أفكار ثانوية و ما هو أساسي و استبعاد ما هو خارج الموضوع ثم ترتيبها لوضع خطة مناسبة، حيث أن خطة التعليق على نص قانوني لا نستطيع تحديدها مسبقا، لأنها توضع بناء على النص محل التعليق، فتقسم مثلا إلى مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص، فالخطة إذن تنبع من النص ذاته، و يجب على الطالب بعد وضع الخطة أن يتأكد من أنها:

- موافقة لموضوع النص و مطابقة له.

- شاملة بحيث لم يتم إهمال أحد الأفكار.

– متوازنة و متسلسلة.

– لا تحتوي على عناوين و أفكار متكررة.

ب– المناقشة: تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع منتهيا بالخاتمة.

1–ب المقدمة: يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع و بعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم اختيار الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

2–ب صلب الموضوع: كما هو معروف، فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث و مطالب و فروع و نقاط إن وجدت، و هذا لمناقشة النص، و المناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما من المحاضرة أو من المراجع أو من الثقافة العامة، ويجب على الطالب أن يحذر من الخروج عن الموضوع، و لذلك عليه أن يتقيد بأفكار النص وأن يشرحها و ينتقدها و يبدي رأيه فيها مع التبرير.

3–ب الخاتمة: يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة، يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، و التي يمكن أن تكون:

– موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

– عرض الاقتراحات المقدمة من أجل مراجعة أو إلغاء أو تعديل النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام.

ثالثا: التعليق على القرارات و الأحكام القضائية

إن كل دعوى ترفع أمام القضاء تمر بمجموعة من المراحل، بداية من المطالبة القضائية إلى حين صدور حكم أو قرار فاصل في النزاع، و الذي يتضمن كل من الديباجة و الوقائع و الأسباب، و المنطوق، وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية يكون الطالب قد تلقاها في المحاضرة، و هذه المناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي، إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في المحاضرة من معلومات نظرية.

يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعها الأطراف أمام الجهات القضائية و ادعاءات كل طرف والتي تكون بطبيعة الحال متضاربة و تؤدي إلى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، أين يقوم بالإجابة عليه، و ذلك بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حلا قانونيا مرتكزا على نص قانوني مناسب.

إن كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدارستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، و تطبيقها بتطبيق تلك المعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار المعطى له، و بالتالي فمنهجية التعليق على الحكم أو القرار الفضائي هي دارسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة.

إن لمنهجية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية طرق مختلفة، إلا أن الفرق بينها ليس شاسعا باعتباره يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق المختلفة تتفق في الموضوع

كونها ترتكز كلها على الوقائع و المشاكل القانونية التي يطرحها القرار، و من ثم إبراز الحل القانوني السليم.

وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ينبغي بداية التطرق إلى تعريف كل من الحكم و القرار القضائي و كذا تبيان مكوناتهما.

1- مفهوم الحكم و القرار القضائي: سيتم التطرق هنا للمقصود بالحكم و القرار ثم لمكوناتهما.

أ-المقصود بالحكم و القرار: يقصد بالحكم ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى، أما القرار فهو ما يصدر عن المجلس القضائي و المحكمة العليا و مجلس الدولة، هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الفقهية فالحكم له مفهوم واسع فيشمل كل ما يصدر على الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها .

ب- مكونات الحكم أو القرار القضائي: تتمثل مكونات الحكم أو القرار القضائي في:
*الديباجة: تشمل اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي،.....إلى غير ذلك من البيانات كعبارة " باسم الشعب الجزائري".

*الوقائع: و هي تلخيص للخصومة أي وصف النزاع قبل وصوله إلى القضاء، أي الأحداث المادية و كذا الإجراءات المتبعة إذا لم يكن الحكم في الدرجة الأولى (مستأنف مثلا)، أي وصف الإجراءات التي اتبعت بدءا من إصدار الحكم الأول المطعون فيه (المستأنف) إلى عرض النزاع على المحكمة الحالية.

* الحيثيات تسبيب الحكم القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، و لماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم.

و تكون فقرات الأسباب هذه هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانون، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار

*منطوق الحكم: و هو نتيجة الحكم، أي الجزء الذي يهم الخصوم، و فيه يعلن القاضي قراره (رفض الدعوى، تأييدها، رفض طلبات المدعي أو قبولها.....) و يبدأ عادة بعبارة – و لذلك أو لهذه الأسباب – ، مكتوبة في وسط السطر.

2- مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي: إن عملية التعليق على أي حكم أو قرار قضائي تتطلب من الطالب إتباع منهجية معينة و تتمثل هذه المنهجية في إتباع مرحلتين أساسيتين و هما:

أ – المرحلة التحضيرية: يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر التالية:

1-أ الوقائع: هي كل الأحداث السابقة على الدعوى و التي يخلق بسببها النزاع أو هناك مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني، مما يستلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع. و أثناء استخراج الوقائع يجب على الطالب مراعاة ما يلي:

– استخراج الوقائع المهمة في حل النازع: و التي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النازع، ومن جهة ثانية يعتمد عليها من أجل إيجاد السند القانوني المناسب لها و ذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

مثال على ذلك: يذكر في القرار أنه تم إبرام عقد بيع سيارة بين محمد و علي، و تبين بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أن محرك السيارة فيه عيب و أن البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية الناتجة عن عيب التدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضرب ضمن الوقائع.
– استخراج الوقائع وفقا للتسلسل الزمني و حسب وقوعها و ترتيبها بشكل نقاط: و يكون ذلك

بعرض العناصر الواقعية بشكل يراعي التسلسل الزمني في حدوثها، و يكون ذلك بأسلوب و لغة المعلق و ليس بترداد و اجتزاء مقاطع من القرار.

– الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم: و هذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم أو القرار موضوع التعليق و بالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة، و هذا يعني أنه لا يجوز التكهن و الافتراض.

– تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا: إذ أن كل تكييف صحيح يؤدي إلى دارسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع. مثال: حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له لجمع المخدرات، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنظام العام و الآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السبب و ليس محل العقد.

2–أ الإجراءات: هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، و تنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النزاع القضائية و بشكل واضح، و يقتصر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التعليق.

ويعرض في كل مرحلة الأسباب الواقعية و القانونية و طلبات كل من الخصوم ثم الحل القانوني الذي أعطي للنازع ويتم استخراجها مما يلي:

– تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع: فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أم على مستوى المجلس القضائي، أم على مستوى المحكمة العليا.

– تبيان كل إجراء بدقة و إيجاز و ذكر كل النقاط المتعلقة به: فيذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، و الجهة القضائية التي مثل أمامها وبماذا

يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرا را و الجهة القضائية التي أصدرته، و بماذا يقضي.

–أن لا يفترض إجراءا جديدا لم يكن في الدعوى: فإذا كان القرار محل التعليق صادر من المجلس القضائي فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

3–أ الادعاءات: هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع و الأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم ، و بما أن ادعاءات الطرفين تكون متضاربة و متقابلة، فهذا التضارب سيطرح مشكل قانوني، أين يكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له للفصل في النزاع، و لاستخراج الادعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي:

– أن يذكر الادعاءات مع شرح كل الحجج و الأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف: إذ لا يكفي أن يقول مثلا، يدعي محمد مخالفة و سوء تطبيق القانون، بل يذكر النص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنص يلعب دوار كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي و دليله على صحة ادعائه ، مثال: يدعي محمد سوء تطبيق القضاة نص المادة 932 من القانون المدني الجزائري حيث اعتبره القضاة مسؤولا عن الضرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أن الضرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

– أن يذكر الادعاءات مرتبة: إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر أولا ادعاءات المستأنف ثم ادعاءات المستأنف ضده، و يجب ذكرها في شكل نقاط و ذكر كل ادعاءات على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الادعاءات بأسلوبه الخاص و بشكل مختصر.

4-أ المشكل القانوني: إن المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في الادعاءات بحكم تضاربها، و بعد سماعه لادعاءات الخصوم يتشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الادعاءات و أيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، و يراعي الطالب في استخراجه ما يلي:

– طرح المشكل القانوني في شكل سؤال: مثلا هل العقد المبرم بين محمد و علي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ و بالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ و ما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

– طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية: فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟

– أن يطرح المشكل القانوني بدقة: فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، و هذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنزاع من عناصر أساسية، مثلا بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل هل هو الأب أم العمة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفته متوليا للرقابة على ابنه القاصر، أم تسأل عمته باعتبار أن الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضرر، و باعتبار أن الرقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

– أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا: على الطالب أن يتجنب الطرح النظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار. مثال: بدلا من هذا السؤال: هل التدليس عيب في العقد؟ و ما هي

صوره و آثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في تدليس؟ و هل يعتبر سكوت عمر عن العيب التقني الموجود في المبيع بمثابة حيلة تدليسيه تؤدي إلى إمكانية العقد للإبطال.؟

ب- المرحلة التحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية و تطبيقية في آن واحد.

1-ب الخطة: لكي تكون الخطة ملائمة للدارسة، لا بد من مراعاة ما يلي:

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع، خاتمة.

- وضع خطة تطبيقية: فالخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية و أطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النظرية و ذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري و آخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن تكون الخطة دقيقة: و ذلك بوضع عناوين دقيقة و تجنب العناوين الطويلة.

- أن تكون الخطة متوازنة: و ذلك من حيث المباحث و المطالب.

- أن تكون الخطة متسلسلة: بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

- وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح: فإذا استطاع استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، هكذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين وهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام و القرارات القضائية.

2–ب المناقشة: و فيها يقوم الطالب بمناقشة النقاط السابقة و تحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

– مقدمة: تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، و بعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع و الإجراءات والادعاءات، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة و مختصرة.

– صلب الموضوع: في هذه المرحلة ، يبدأ الطالب بمناقشة و تحليل النقاط القانونية المثارة أمام القضاة و التي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، و في كل نقطة يناقش الطالب نظريا و تطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النازع.
لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة، و يكون ذلك إما بتأييده أو بمعارضته، أما إذا تم رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا الموضوع في شكل خطة قام الطالب بوضعها من قبل.

– خاتمة: يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل الدراسة يذكره الطالب معالجا بذلك الحل، التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه أو رفضه مع إعطاء البديل له.

المحور الثاني

صياغة مذكرة استخلاصية

إن تحرير المذكرة الإستخلاصية لا يختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة و تعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب و إنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة، و تهدف الخطة عموما في المذكرة الإستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل و واضح و موضوعي لمحتوى الملف.

ويحدد عدد صفحات المذكرة الإستخلاصية من 52الى 53 صفحة على الأكثر ومن الضروري أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، و هو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق و المعلومات المطلوبة فيها.

تتضمن الإجابة في تحرير مذكرة استخلاصيه غالبا، مقدمة قصيرة و مباشرة و عرضا مؤطرا و مبررا، و يجب على الطالب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي لجمل الوثائق و فقراتها، و إنما التعبير على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

إن كانت المذكرة الإستخلاصية و المقالة تتشابهان كثيار في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع، بحيث أن المقالة تعتمد أساسا على قدرة الطالب في الاستدلال و توظيف معلوماته، بينما يركز الطالب قدرته في المذكرة الإستخلاصية على تقديم صورة وافية و موضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء برأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده و لو بصفة ضمنية.

لصياغة أو تحرير مذكرة استخلاصيه يجب المرور بمرحلتين أساسيتين هما كالتالي:

أولا: المرحلة التحضيرية:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة و ذلك بإتباع ما يلي:

1- تصنيف الوثائق: حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.

2- التمعن في الوثائق:(طبيعة الوثائق، تاريخ الوثائق .....).

3- قراءة الوثائق المقدمة: بحيث يجب على الطالب القيام بالقراءة السريعة و المنهجية في نفس الوقت، و ذلك نظار لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف، و يركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة و يحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملاءمة للمسألة المعروضة، و بالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثائق في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا، و في حالة وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد.

4- فرز المعلومات: يجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الإستخلاصية، حيث يقوم الطالب بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق و يقارنها ببعضها حتى يصل إلى الأفكار الرئيسية لتلك الوثائق، لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له و تحرير مذكرة وفق المنهج التالي:

1- المقدمة: يجب أن تكون المقدمة مختصرة و قصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة و تنتهي بطرح الإشكالية و بالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.

2- المتن: يقوم الطالب هنا بدارسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، و يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الإستخلاصية، و يجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل و فقراتها و إنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، و يمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية و رقم القانون و تاريخ صدوره، و أيضا رقم و تاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه.

3- خاتمة: إن خاتمة المذكرة الإستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي لأن في هذا الأخير نحلل و نناقش و نعطي في الختام النتائج و الاقتراحات، أما المذكرة الإستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار و المعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فإن خاتمة المذكرة الإستخلاصية هي مجرد خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات و معطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دارستها.

الدكتور: محمد

مقروف